النظام السياسي الديمقراطي

أ. د. عبد المنعم المشاط ـ أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

هناك عدة سمات رئيسية يتسم بها النظام السياسي الديمقراطي، كما يلي:

١ ـ السلطة والسيادة للشعب؛ فهو الذي يحدد بالانتخاب ممثليه في البرلمان والمجالس الشعبية المحلية، كما أنه هو الذي ينتخب رئيس الدولة، وهكذا؛ فإن كل صانعي القرار في الدولة يخضعون لإرادة الشعب، وجوهر هذه السمة تتمثل في اقتناع الشعب بقوته وسيادته وقدرته على التغيير.

٢ ـ حرية الاختيار في النظام السياسي دون ضغط أو إكراه، ومن هنا توجد الأغلبية والأقلية أو الحكم والمعارضة، ويقوم النظام السياسي على الاحترام المتبادل وقبول الآخر اعتقادًا بأن الأقلية يمكن أن تصير أغلبية بطريق الانتخاب، وكلما زادت حرية الاختيار اقترب النظام الديمقراطي من الليبرالية، وكلما قلت حرية الاختيار ابتعد عن الليبرالية.

٣ ـ المشاركة السياسية، والتي تمثل جوهر النظام الديمقراطي، وتعني إقدام المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة على العمل السياسي،

سواء الاهتمام أو المتابعة أو التصويت أو الترشيح للمجالس التشريعية أو رئاسة الجمهورية.

٤ ـ **المساءلة السياسية والشعبية**، وتعني قدرة المؤسسات التشريعية والمواطنين بما فيهم المجتمع المدني على مساءلة السلطة التنفيذية على ما تقوم به تجاه المواطنين، وتعني كذلك التقييم المستمر لبرامجها وسياساتها العامة.

٥ ـ **حرية التنظيم السياسي**، وتعني قدرة المواطنين على التنظيم السياسي الحر، بما في ذلك إنشاء الأحزاب السياسية أو الانضمام إليها دون قيد أو خوف.

٦ ـ **الإطار الدستوري**، إذ تستلزم الديمقراطية تطبيقًا مجردًا للدستور والقوانين المرتبطة به والناتجة عنه دون تمييز أو تحيز أو انتقاء، وهكذا، تسود المساواة القانونية بين المواطنين، ويصير الدستور هو المرجعية الرئيسية للأداء السياسي، والدستور هو الوثيقة الرئيسية التي تصدر عن الشعب بناءً على استفتاء عام، ومن ثم؛ فهي تعبير عن السمة الأولى المتصلة بالسيادة الشعبية، وينبغي الإشارة إلى أن وجود الدستور ليس شرطًا جامعًا مانعًا للديمقراطية؛ فهناك نظم ديمقراطية تقوم على العرف ولا يوجد بها دستور مكتوب، مثل المملكة المتحدة.

٧ ـ **الإقرار بالتعددية السياسية وقبولها والتعامل معها كظاهرة طبيعية في مجتمع عصري**، وهكذا؛ فإن قبول التنوع والتعددية يعد أحد مقومات الثقافة الديمقراطية في النظام السياسي.

وفي هذا الإطار، ينبغي التمييز بين النظام السياسي Political System وطريقة الحكم Regime؛ فبينما يعني الأول المؤسسات السياسية والعلاقة بينها، والتي يحددها الدستور، فإن الثاني يعني أسلوب الحكم وكيفية إدارة شئونه؛ فقد يكون نظامًا برلمانيًّا، ولكنه يُدار بطريقة سلطوية، وقد يحدث تغيير في شكل المؤسسات، ولكنه لا يطول طريقة الحكم، والتغيير الديمقراطي الفعلي يجب أن يصل إلى طريقة الحكم ويعدل منها ويخلق درجة أعلى من درجات المساءلة. وتتوزع النظم السياسية في العالم بين ثلاثة أنظمة هي النظام الرئاسي والنظام البرلماني والنظام المختلط.

أولًا ـ النظام الرئاسي

ويتمثل نموذجه الرئيسي في النظام الأمريكي، والذي يقوم على الفصل بين السلطات Separation of Powers والتوازن بينها Checks and Balance، إذ يحدد الدستور الاختصاصات والسلطات المخوَّلة لكل من المؤسسات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، إذ يتولى الكونجرس بمجلسيه؛ الشيوخ والنواب، باعتباره ممثلًا للشعب، سلطة الموافقة على الميزانية، كما يختص مجلس الشيوخ بالموافقة على قرار الحرب بالاشتراك مع الرئيس، يضاف إلى ذلك أن الكونجرس لا بد أن يوافق على ترشيحات الرئيس للمناصب التنفيذية الكبرى؛ كوزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس المخابرات العامة ووزير الأمن الوطني والمندوب الدائم لدى الأمم المتحدة، وكذلك قضاة المحكمة الدستورية العليا، ولذلك لا يستطيع رئيس الدولة أن يقيل أيًّا من هؤلاء القضاة بعد تعيينه، ولا يجوز

للرئيس تعيين وزراء من أعضاء السلطة التشريعية، كما أنه لا توجد له أية سلطات إزاء السلطة القضائية أو النظام القضائي.

ويتم انتخاب الرئيس لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، كما أن الحملة الانتخابية لمرشحي الرئاسة تبدأ قبل عامين من الانتخاب؛ حيث يمر المرشح بانتخابات أولية Primaries تبدأ من ولاية New England، وهي الولاية التي استقبلت أول المهاجرين الأوروبيين إلى الولايات المتحدة، ويقدم المرشحون أنفسهم في الولايات الكبرى إلى أن يتخلى بعضهم من ذوي الشعبية الأقل عن خطط ترشيحهم، ثم يتخذ الحزب قراره في المؤتمر العام National Convention باختيار مرشحه ونائبه معًا على تذكرة واحدة Ticket، ثم تجرى الانتخابات الثلاثاء الثالث

من شهر أغسطس، ويتم التصويت في حقيقة الأمر على الحزب وبرنامجه (على الرغم من أن الناخب يضع في ذهنه المرشح والنائب وهو يدلي بصوته)، وفي ٢٠ ديسمبر التالي، تتولى الكلية الانتخابية (المجمع الانتخابي Electoral College) انتخاب الرئيس، ويجوز للكلية الانتخابية أن تغير نتيجة التصويت الذي تم في أغسطس (وقد حدث ذلك مرة واحدة في تاريخ الولايات المتحدة)، ويتم الاحتفال بتولي الرئيس السلطة فعليًّا في ٢٠ يناير من العام التالي. أما الرئيس السابق؛ فيطلق عليه الرئيس غير الفاعل (Sleeping Duck) الذي لا يتخذ قرارات إلا فيما ندر، وقد حاول بعض الرؤساء الأمريكيين الذين قدموا خدمات نادرة واستثنائية للولايات المتحدة أن يتم انتخابهم لمدة ثالثة دون جدوى. ومن الأمور

اللافتة للنظر في هذا الشأن، أن مدة الرئيس هي مسألة عرفية، وليست مسجلة في الدستور.

ولكي تتحقق الديمقراطية في النظام الرئاسي، لا بد من وجود الشروط التالية:

١ ـ درجة وعي عالية جدًّا لدى المواطنين، وثقة كاملة في قدرتهم على تغيير الرئيس بطريق الانتخاب حسب فترة ومدد الرئاسة.

٢ ـ قوة وفاعلية المجتمع المدني بمنظماته غير الحكومية والنظر إليه بصورة إيجابية دون شكوك أو تشكيك؛ فالمجتمع المدني يشكل همزة وصل بين الحكومة من ناحية والجماهير من ناحية أخرى، ومن ثم؛ فإن قوته وفاعليته تضيف إلى النظام الديمقراطي.

٣ ـ درجة عالية من المؤسسية Institutionalization، والتي تعني عدم الارتباط بين قدرة وفاعلية المؤسسة، وبين من يتولى قيادتها أو رئاستها، وهكذا، تظل المؤسسة فاعلة على الرغم من تغير الحزب أو الرئيس أو حتى أعضاء السلطة التشريعية.

٤ ـ وجود أحزاب قوية وفاعلة تتنافس على السلطة، ولديها القدرة على تعبئة المواطنين، سواء كانوا أعضاءً بها أو من خارجها.

٥ ـ إطار دستوري واضح وجليّ يحدد اختصاصات الرئيس في النواحي التنفيذية فقط، وإلا تحول إلى فرعون جديد، وتحول النظام معه إلى نظام شمولي.

٦ ـ توافر جماعات مصالح وجماعات ضغط (Lobby) قوية داخل النظام السياسي، مما يحقق درجة كبيرة من التوازن الداخلي تعكس توازن القوى داخل النظام السياسي.

الفصل بين السلطات في النظام الرئاسي

ثانيًا ـ النظام البرلماني

وهو نظام يقوم على التداخل بين السلطتين من ناحية، وقوة رئيس الوزراء المنتخب من ناحية أخرى، وإعطاء سلطات رمزية أو احتفالية ceremonial لرأس الدولة، سواء كان رئيسًا أو ملكًا، مثل: استقبال السفراء الأجانب، توديع السفراء الوطنيين، تمثيل الدولة في المؤتمرات الدولية، كما أنه يلعب دور الحكم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، خصوصًا في لحظة الأزمة في العلاقة بينهما.

ويتم تشكيل الحكومة من الحزب الحاصل على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية، ويرأسها زعيم ذلك الحزب، وفي حالة عدم حصول الحزب على الأغلبية المطلقة ٥٠٪ + ١، تتفق مجموعة من الأحزاب، معًا، على تشكيل حكومة ائتلافية على أن يرأسها زعيم الحزب الحاصل على أعلى نسبة من الأصوات، ويختار رئيس الوزراء وزراءه من بين زملائه من أعضاء البرلمان،

وهكذا، يصير الوزراء مسئولين، أولًا، مسئولية شعبية، أمام دوائرهم التي انتخبتهم كأعضاء في البرلمان، ثم، ثانيًا، مسئولين مسئولية سياسية جماعية؛ كسلطة تنفيذية، أمام زملائهم في البرلمان، ومن حق البرلمان سحب الثقة من رئيس وزراء أو أي وزير أو الوزارة بأكملها لأن المسئولية تضامنية، وفي هذه الحالة، يقدم رئيس الوزراء طلبًا إلى رئيس الدولة بحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة؛ لأن الوزراء مسئولون، أولًا، أمام دوائرهم الانتخابية، وإذا كانوا يحوزون على ثقة الناخبين كمشرعين، يصير من الصعب سحب الثقة منهم من جانب زملائهم المنتخبين، ولكي يتم حل هذه المعضلة، يقوم رئيس الدولة بإصدار قرار بحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة قد تأتي بحزب جديد، ومن ثم حكومة جديدة أو يحصل الحزب السابق على الأغلبية ويتولى تشكيل الحكومة من جديد. وعلى الرغم من هذا التداخل، والذي قد يعتقد البعض أنه يحد من قدرة البرلمان على الرقابة على السلطة التنفيذية، وهي إحدى القواعد الراسخة للديمقراطية، إلا أن وجود رئيس منتخب انتخابًا عامًّا أو بطريق السلطة التشريعية دون سلطات تنفيذية كبرى، يحد من تحول الرئيس إلى ديكتاتور أو فرعون جديد.

ويلاحظ أنه بالرغم من أن النظام البرلماني قد أنشئ، تاريخيًّا، في المملكة المتحدة، إلا أنه منتشر في دول نامية عديدة، مثل: الهند وباكستان وبنجلاديش وماليزيا وإندونيسيا وجنوب أفريقيا وتركيا، كما أنه منتشر كذلك في دول متقدمة، مثل: إسبانيا ودول أخرى لديها أقليات دينية وإثنية عديدة، مثل: إسرائيل، وفي هذه الدول جميعًا، سواء كانت إسلامية

أو غير إسلامية مثقلة بالأقليات أو متكاملة داخليًّا، تتشكل حكومات نتيجة انتخابات تشريعية عامة، ويتولى السلطة الرئاسية رئيس قد ينتمي إلى الأقلية، وذلك لأنه رئيس رمزي له سلطات شكلية غير رئيسية.

وعلى الرغم من عدم وجود دستور موجود في المملكة المتحدة، إلا أن العمل السياسي يستند إلى القواعد العرفية المتراكمة، والتي تبدأ من صدور الماجنا كارتا عام ١٢١٥، وهي الوثيقة التي حددت طبيعة العلاقة بين التاج البريطاني من ناحية، والشعب من ناحية أخرى، وهناك دول أخرى يقوم نظامها السياسي على العرف دون القواعد المكتوبة، ومع ذلك؛ فهي دول ديمقراطية، وهكذا؛ فإن الأداء الديمقراطي للنظام

السياسي لا يتوقف فقط على وجود الدستور، ولكنه يستند أساسًا على تفعيل قواعده بصورة مجردة.

وطالما أن النظام البرلماني يقوم على انتخاب رئيس الوزراء، وهو رئيس الحزب الحائز على الأغلبية؛ فإنه لا توجد مدة/ مدد محددة له؛ لأن ذلك يعتمد على مدى شعبية حزبه وبرنامجه وشخصيته، ومع ذلك؛ فإن مدة البرلمان ورئيس الوزراء في بريطانيا هي خمس سنوات تجرى بعدها انتخابات جديدة.

وقد يقوم النظام البرلماني على العرف التقليدي دون وجود دستور مكتوب؛ فالنظام البريطاني يقوم على الأعراف البريطانية المستقرة، والتي بدأت منذ إصدار الماجنا كارتا Magna Carta عام ١٢١٥، وهي أول وثيقة ديمقراطية مكتوبة، كما أن إسرائيل لا تقوم على دستور مكتوب، وإن كانت هناك مجموعة من القوانين الرئيسية المستقرة التي تحكم النظام الأساسي.

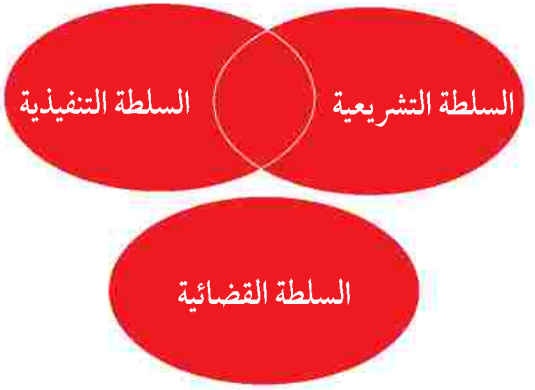

تداخل السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام البرلماني

ثالثًا: النظام المختلط

وهو النظام الذي يجمع بعض خصائص النظامين السابقين، مثل: النظام الفرنسي والنظام المصري السابق؛ حيث يوجد رئيس منتخب انتخابًا شعبيًّا لمدة محددة (خمس سنوات للرئيس الفرنسي قابلة للتجديد لمرة واحدة، وأربع سنوات للرئيس المصري القادم قابلة للتجديد مرة واحدة أيضًا، كما نص على ذلك الإعلان الدستوري الصادر في ٢٣ مارس ٢٠١١)، كما توجد سلطة تشريعية منتخبة أيضًا ويوجد نظام قضائي مستقل.

ويتطلب هذا النظام نفس القواعد السابقة من إطار قانوني واضح وسلطة شعبية قوية ومؤسسات سياسية فاعلة لكي تتحقق فيه قواعد الديمقراطية من عدم انفلات أي سلطة من السلطات وقواعد المساءلة.

وعلى الرغم من أن النظام السياسي المصري، حتى الآن، يأخذ بهذا النظام، إلا أنه كان يفتقر إلى إطار دستوري وقانوني واضح، ولم تكن هناك سلطة شعبية قوية، كما لم توجد مؤسسات سياسية فاعلة، ومن ثم؛ تحيز النظام، بصورة كاملة، إلى السلطة التنفيذية، وعلى قمتها رئيس الدولة الذي استأثر بكافة جوانب السلطة السياسية، كما رأس السلطة القضائية، وتبعته فعليًّا السلطة التشريعية، كما أنه نظام أدى إلى ضعف الأحزاب السياسية، نظرًا لأنه يقوم على الانتخاب الفردي، ويرفض التحول إلى نظام القائمة النسبية المعمول به في معظم النظم البرلمانية.

وقد تمسك الحزب الوطني الديمقراطي، في النظام السابق، بنظام الانتخاب الفردي لما يعنيه من تحكمه في المرشحين واستخدامهم لسلاحي المال والعنف، والحجة التي اعتمد عليها النظام هي أن الشعب المصري غير متعلم وغير مستعد للاختيار الديمقراطي القائم على مناقشة البرامج الحزبية، وقد أدى ذلك كله إلى تهميش كامل للأحزاب السياسية المعارضة، أما نظام القائمة النسبية، والذي يقوم على تقديم كل حزب لقائمة من المرشحين في كل دائرة يتم ترتيبهم حسب رؤية الحزب لأهمية كل منهم، وكذلك لبرنامجه الانتخابي على مستوى الوطن؛ فإنه يؤدي إلى حصول كل حزب على عدد من المقاعد يتناسب مع نسبة الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات، وهو ما يزيد بالضرورة من الوعي السياسي

لدى المواطنين بالبرامج الحزبية، كما يعمق قدرتهم على الرقابة الشعبية على أداء الأحزاب حينما تصل إلى السلطة.

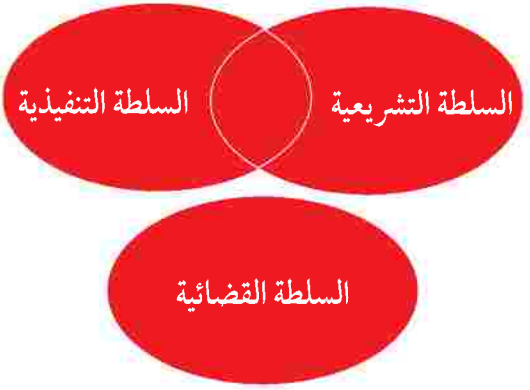

التداخل النسبي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والنظام المختلط

خاتمة

يتوقف اختيار النظام السياسي على مدى ملاءمته للبيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإطار القانوني لمجتمع ما؛ فإن ما يصلح للدولة «أ» قد لا يصلح بالضرورة للدولة «ب»، ومع ذلك؛ فإن نجاح أي نظام سياسي ديمقراطي في أداء وظائفه يتوقف على مدى قناعة الشعب بقدرته على التغيير من ناحية، وقدرة المؤسسات السياسية على الاستمرار رغم التغيير السياسي الذي يأخذ مجراه نتيجة للإرادة الشعبية من ناحية أخرى، ويرتبط بذلك ولا ينفصل عنه الدور الفاعل للمجتمع المدني في الرقابة على مختلف مؤسسات النظام السياسي.